تشرين الأول 2018

حروب ترامب التجارية
وانعكاساتها الإقليمية والدولية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية:

حروب ترامب التجارية

وانعكاساتها الإقليمية والدولية

د. كامل وزنة[1]

[1] خبير اقتصادي ومالي

ثبت المحتويات

مقدمة..... 3

حرب ترامب التجارية:..... 9

حرب التكنولوجيا:..... 10

الاتهامات الأميركية للصين: 12

فوائض: 15

مقدمة:

أدخل الرئيس الأميركي دونالد ترامب حروبًا جديدة على العالم وبالأخص على الاقتصاد العالمي. هذه الحروب الاقتصادية التي أعلنها ترامب كانت ضد الصين بالمركز أولًا وضد أوروبا ثانيًا وضد اتفاقية "نافتا" التي أبرمت عام 1995 ما بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا ثالثًا.

أسلحة هذه الحروب هي الضرائب والجمارك والحمائية الاقتصادية إضافة إلى الفوائد وتخفيض العملات. وقد تكون حرب العملات بين الدول أمضى الأسلحة لأن تخفيض العملة للدول الصناعية أصبح معيارًا لزيادة الصادرات. وقد اتهمت كل من الولايات المتحدة وأوروبا الصين بمخالفة البند الرابع من اتفاقية صندوق النقد الدولي الذي ينص على التخلي عن التلاعب بصرف العملة وإدارة النظام النقدي العالمي مقابل التعديل في فاعلية استخدام العملة لتحقيق أرباح على حساب بقية الأعضاء.

تُعدّ الصين الدولة المصدّرة الأولى في العالم التي بلغت صادرتها في العام 2017 حوالي 2.2 تريليون دولار، وبلغ حجم صادرتها إلى الولايات المتحدة في العام 2017 حوالي 505 مليارات دولار بينما بلغت وارداتها من الولايات المتحدة 130 مليارًا أي بعجز 375 مليار دولار لصالح الصين.

China's Major Merchandise Trading Partners in 2017

($ billions)

Country	Total Trade	Chinese Exports	Chinese Imports	China's Trade Balance
European Union	618.1	373.7	244.4	129.3
United States	581.5	431.8	149.7	282.1
ASEAN	501.3	281.3	220.0	61.3
Japan	302.1	137.1	165.0	-27.9
Hong Kong	287.8	281.0	6.9	274.1
South Korea	280.2	102.9	177.3	-74.4
Taiwan	198.8	43.6	155.2	-111.6

Source: China's Customs Administration.

Notes: Rankings according to China's total trade in 2017. China's bilateral trade data often differ from that of its trading partners.

وتتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تشكّل خطرًا على مستقبل الصناعات الأميركية وبالأخص على قطاع الروبوت والفضاء والذكاء الاصطناعي، كما أن الصين من خلال تطورها التكنولوجي سوف تصبح الرائدة في عالم الاتصالات من خلال قدرة بكين على خوض المعركة المستقبلية المعروفة بالـ5G والتي سوف تهيئ الأرضية لعالم جديد من تكنولوجيا الاتصالات، وفيها تدار المدن الذكية والصناعات المتطورة والطيران وصناعة الروبوت. وهذه التكنولوجيا الجديدة هي من أهم أسباب الصراع التكنولوجي الحقيقي بين الولايات المتحدة والصين وقد تبلغ قيمتها الاقتصادية 12 تريليون دولار نهاية العام 2035.

إن صعود الصين في مجال التكنولوجيا جعل حتى أقرب حلفاء أميركا يعترفون بأن شركات التكنولوجيا الصينية قد تتفوّق على مثيلاتها في الولايات المتحدة، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية البريطاني السابق بوريس جونسون.

ورأى المستشار الاقتصادي للرئيس ترامب أنه في حال نجاح الصين في استيعاب هذه الصناعات الناشئة في المستقبل فلن يكون لـ أميركا مستقبل اقتصادي مما يضعف أمن الولايات المتحدة القومي.

تأتي هذه المخاوف الأميركية مع إعلان الرئيس الصيني "تشي جين بينغ" عن مبادرته التي أطلقها في العام 2013 باسم "حزام واحد وطريق واحد"، وهي فكرة أرادت من خلالها الصين إعادة تمتين المسالك التجارية العالمية عبر إحياء طريق التجارة القديمة بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا.

إن مشروع طريق الحرير الجديد هو مشروع الصين الطموح تجاه القضايا والتحديات العالمية عبر تشجيع أكبر للتجارة والاتصال في جميع أنحاء آسيا واستخدام كل الروابط البحرية مع أفريقيا والشرق الأوسط. وخصصت الصين ضمن إستراتيجيتها ما بين مئة مليار دولار إلى مئة وثلاثين مليار دولار لتنمية الاستثمارات في منطقة آسيا وبقية العالم. وتركز سياسة الحزام الصينية على ربط العديد من الأبعاد الاستراتيجية التي تهيئ لمنظومة اقتصادية جديدة تقودها الصين في مقابل المنظومة الأميركية أو المنظومة الغربية التي قادتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تزال ركيزة التبادل الاقتصادي في العالم.

كانت المنظومة الأميركية قد ركزت في بدايتها على نظام مالي واقتصادي يعيد بناء أوروبا من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يدير سياسات العالم المالية وجعل من الدولار عملة الاحتياط العالمي. كما استطاع الغرب من خلال هذه المنظومة أن يهيمن على الاقتصاد العالمي، إذ إن البنك الدولي الذي يرأسه دائمًا شخص أميركي تحول بعد عملية إعمار أوروبا إلى بنك دولي لتقديم المساعدات والسياسات لدول العالم.

وأسست الولايات المتحدة المنظومة التي بُنيت في بريتون وودز عام 1944 وأنتجت البنك الآسيوي الذي يجب أن يكون رئيسه دائمًا يابانيًا، وهكذا استطاع الغرب، الذي لا يتعدى عدد سكانه 12٪ من سكان العالم، أن يسيطر على 60٪ من اقتصاده.

وتعتبر أجهزة الإستخبارات الأميركية أن صعود الصين الاقتصادي والعسكري هو التحدي الأخطر والأكبر للأمن القومي الأميركي لسببين:

السبب الأول هو النهوض الاقتصادي الصيني الذي استطاع أن ينمو خلال 38 عامًا بمعدل 10٪، وهذا النمو الاقتصادي حسب تقديرات البنك الدولي استطاع من العام 1981 إلى 2010 أن يُخرج 679 مليون صيني من حالات الفقر، وأن تصبح الصين بالمقاييس الاقتصادية للناتج القومي بالقيمة الشرائية أكبر اقتصاد في العالم، حيث يقدّر حجم اقتصادها بـ23 تريليون دولار بينما يبلغ حجم الاقتصاد الأميركي 18 تريليون دولار ونصف التريليون.

Chinese Real GDP Growth: 1979-2017

(percent)

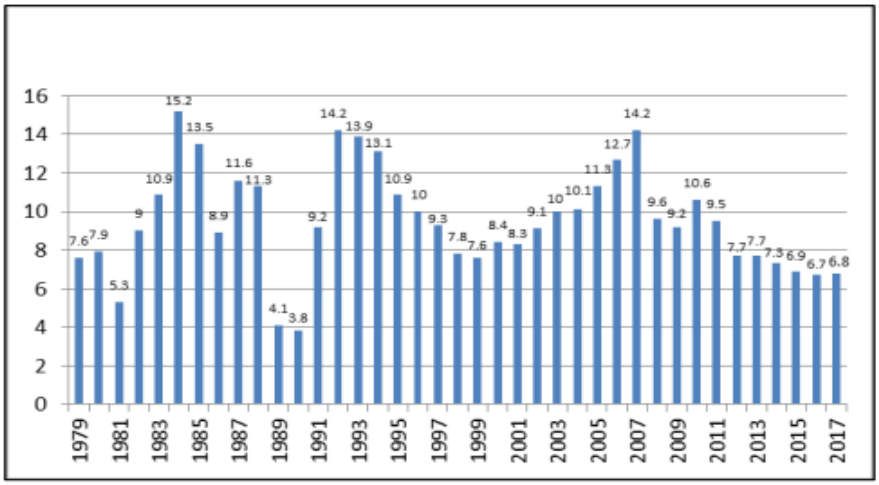

Source: IMF, and Chinese National Bureau of Statistics.

Comparisons of Chinese, Japanese, and U.S. GDP and Per Capita GDP in Nominal U.S. Dollars and a Purchasing Power Parity Basis: 2017

	China	United States
Nominal GDP ($ billions)	11,938	19,362
GDP in PPP ($ billions)	23,122	19,362
Nominal Per Capita GDP ($)	8,583	59,495
Per Capita GDP in PPP ($)	16,624	59,495

Source: IMF, World Economic Forum.

Chinese and U.S. GDP (PPP Basis) as a Percentage of Global Total: 1980-2016 and Projections through 2020

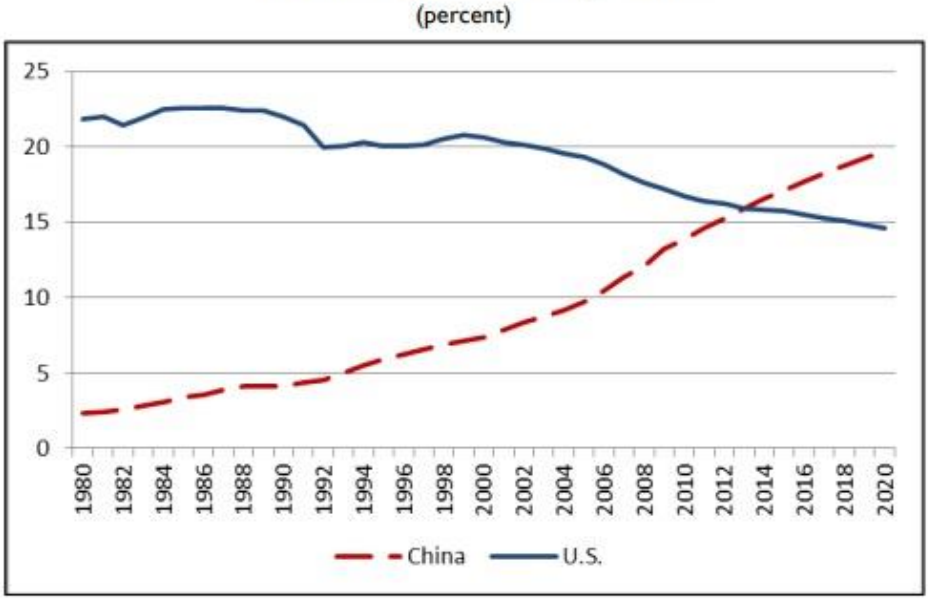

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2017.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة في العام 2017 نحو 505 مليارات دولار بعدما كان لا يتخطى 5 مليارات عام 1980، فيما بلغ حجم العجز لصالح الصين مع الولايات المتحدة 370 مليار دولار حيث أن الصين صدّرت 505 مليارات دولار واستوردت 130 مليار دولار، وأصبحت

بذلك الدولة المصدرة الأولى في العالم ببلوغ صادراتها للعام 2017 نحو 2 تريليون و135 مليار دولار.

China's Global Merchandise Trade: 1979-2017

($ billions)

Year	Exports	Imports	Trade Balance
1979	13.7	15.7	-2.0
1980	18.1	19.5	-1.4
1985	27.3	42.5	-15.3
1990	62.9	53.9	9.0
1995	148.8	132.1	16.7
2000	249.2	225.1	24.1
2001	266.2	243.6	22.6
2002	325.6	295.2	30.4
2003	438.4	412.8	25.6
2004	593.4	561.4	32.0
2005	762.0	660.1	101.9
2006	969.1	791.5	177.6
2007	1,218.0	955.8	262.2
2008	1,428.9	1,131.5	297.4
2009	1,202.0	1,003.9	198.2
2010	1,578.4	1,393.9	184.5
2011	1,899.3	1,741.4	157.9
2012	2,050.1	1,817.3	232.8
2013	2,210.7	1,949.3	261.4
2014	2,343.2	1,963.1	380.1
2015	2,280.5	1,601.8	678.8
2016	2,135.3	1,524.7	610.6
2017	2,279.2	1,790.0	489.2

Source: Global Trade Atlas and China's Customs Administration.

السبب الثاني هو أن الإنفاق العسكري الصيني شهد ارتفاعًا متزايدًا منذ العام 2006 عندما كان بحدود الثلاثين مليار دولار ليصل في عام 2018 إلى 175 مليار دولار بحسب الحكومة الصينية.

هذا النمو جعل من الصين قوة اقتصادية تبحث عن أسواق جديدة عالميًا عبر إيجاد تحالفات وتنمية اقتصاديات تنقلها من دولة استثمارية تعاني من بطءٍ اقتصادي إلى دولة تعتمد أيضًا على اقتصاديات حلفائها، لذلك تأمل الصين توقيع 60 اتفاقية للتجارة الحرة مع دول العالم ولديها حاليًا 23 اتفاقية موقعة حتى 2018.

Economic Data on China's FTA Partners: 2017

Country	GDP in PPP ($billions)	Population (millions)	China's Total Trade ($billions)
Australia	1,209.0	24.5	127.7
Brunei	33.4	0.4	1.0
Cambodia	64.3	16.0	5.8
Chile	442.9	18.1	35.3
Costa Rica	84.1	4.9	2.3
Hong Kong	455.0	7.4	287.9
Iceland	18.3	0.3	0.2
Indonesia	3,246.0	260.6	63.4
Laos	45.4	6.9	2.6
Macau	70.7	0.6	3.3
Malaysia	931.3	31.6	96.5
Myanmar	335.6	53.4	12.4
New Zealand	187.7	4.8	14.5
Pakistan	1,073.0	197.0	20.2
Peru	386.5	31.9	20.1
Philippines	875.7	104.9	51.4
Singapore	519.7	5.6	75.6
South Korea	1,967.0	51.0	280.2
Switzerland	550.2	8.4	12.8
Taiwan	1,177.0	23.5	198.8
Thailand	1,231.0	69.0	80.7
Vietnam	646.8	95.5	112.1
Total	15,550.62	1,016.3	1,504.8

Source: EIU and Global Trade Atlas.

Notes: Data are for countries China had an FTA with in 2017. Data for GDP are estimates.

إن الصعود الاقتصادي الصيني يسعى من خلال الاتفاقيات الاقتصادية إلى تنويع مساراته التجارية باعتبار أن الصين لا تزال تعتمد في صادراتها على الولايات المتحدة بحيث تبلغ نسبة هذه الصادارات أكثر من 20٪. في المقابل، تعتبر الصين من أكبر المستثمرين في سندات الخزينة الأميركية وتقدر استثماراتها بحوالي 1.1 تريليون دولار من مجموع المديونية الأميركية التي يمتلكها الأجانب وتصل قيمتها إلى 6.17 تريليون دولار. وقد بلغ حجم المديونية الأميركية 21 تريليون دولار في العام 2018 وكان في عام 2010 يساوي 10 تريليونات دولار.

حرب ترامب التجارية:

إن الحرب التجارية التي فرضها الرئيس ترامب بتوقيعه رسوم جمركية بنسبة 25٪ على الحديد و10٪ على الألمينيوم، وتهديداته بفرض ضرائب إضافية على كل البضائع الصينية، سينعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي.

إن سياسة الولايات المتحدة التي هددت الصين وأوروبا وغيرها من الدول قد تجد نفسها مركزًا للرد والانتقام العالمي بسبب فرض هذه الضرائب الجديدة، وقد حذر صندوق النقد الدولي في الأيام الأخيرة من تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وبقية العالم ما قد يكلّف الاقتصاد العالمي 430 مليار دولار.

ورأت المنظمة الدولية - التي تتخذ من واشنطن مقرًا لها - أن التهديدات الحالية التي تفرضها الولايات المتحدة قد تؤدي إلى خفض النمو العالمي بنسبة تصل الى النصف في المئة بحلول العام 2020، فيما اعتبرت الشركات الأميركية أن سياسات ترامب سوف تكلفها وظائف أكثر مما تخلق.

وبدأت غرفة التجارة الأميركية حملة إعلانات لإقناع الناخبين بمزايا التجارة الحرة، بينما اعتبر البعض أن ترامب ليس مجرد حمائي إنما هو إستبدادي أيضًا، وأن زيادة التعريفات الضريبية سوف تؤدي إلى تقليص القدرة الإنتاجية للولايات المتحدة ما يعني انخفاض النمو وارتفاع الأسعار.

ويمكن لهذه الحرب التجارية إذا إستعرت أكثر أن تهدد النظام المالي، وأن تسبب خسائر حادة في أسواق الأسهم والسندات. وهذه قد تكون من أكبر المخاوف لدى صناع القرار الاقتصادي على اعتبار أن الولايات المتحدة بعد أزمة العام 2008 استطاعت أن تزيد من مديونيتها، لكن في نفس الوقت زادت حجم الثروة الموجودة من خلال ارتفاع الأسهم وأسعار العقارات والسندات.

وكان مسؤولو بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي أعلنوا عن مخاوف حقيقية، واعتبروا أن حجم المخاطر وعدم الإستقرار في الأسواق العالمية قد تكون لهما آثار سلبية على الشركات العالمية وإنفاقها الاستثماري، لأن هذه الشركات أنفقت تريليونات الدولارات على أساس أن الأسواق العالمية ستبقى مفتوحة وأن الصناعة الأميركية سوف تصل إلى الزبائن والمورّدين الأجانب.

كل هذا الكلام دفع بمستشار ترامب السابق ستيفن بانون إلى القول "إننا في حرب مع الصين وإن ترامب يعرف أنه بحاجة إلى توحيد الغرب ضد صعود الصين الشمولية". ثم إن الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين لها علاقة بالتكنولوجيا بقدر ما تتعلق بالتوازن التجاري. وقد أعلنت وزارة الخزانة الأميركية نيتها صياغة قواعد لمنع الشركات الصينية من الاستثمار في الشركات الأميركية وبالأخص في الصناعات الهامة، واليوم تخطط وزارة التجارة الأميركية لضبط التصدير وإبقاء التكنولوجيا خارج أيدي الصينيين.

حرب التكنولوجيا:

اعتبرت وثيقة صادرة عن البيت الأبيض في 22 آذار/ مارس 2018 أن الصين مارست سياسات وقوانين واتخذت إجراءات تتعلق بالملكية الفكرية والابتكار والتكنولوجيا من شأنها أن تساعد وتشجع على نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية إلى شركات في الصين. هذه القوانين والسياسات بحسب الوثيقة تحرم الولايات المتحدة من عائد عادل لابتكاراتها وتحوّل وظائفها إلى الصين، كما أن هذه السياسات الصينية تسهم في العجز التجاري مع الولايات المتحدة وتقوّض التصنيع والخدمات والابتكارات.

ولذلك أصبح القلق الأميركي من موضوع "صُنعَ في الصين" عام 2025 نهجًا تريد سياسة ترامب مواجهته حتى لا تتفوّق الصين التي يعتقد الأميركي أنها تنتهك الملكية الفكرية. فيما اعتبرت الصين عبر وزير خارجيتها أن التهديد والتخويف في موضوع التبادل التجاري لن ينفع معها.

كما حددت وثيقة البيت الأبيض أربعة عناصر مهمة تقوم من خلالها الصين بنقل التكنولوجيا وهي محط الإشكالية والتحقيق الأساسية من قبل الإدارة الأميركية. وتشمل هذه العناصر النقاط الآتية:

1- استخدام الحكومة الصينية طرقًا إدارية غير واضحة ومبهمة للموافقة على المشاريع المشتركة، حيث اعتبرت الإدارة الأميركية أن الحكومة الصينية تضغط وتطلب ضمن هذه الاتفاقيات نقل التكنولوجيا الأميركية والملكية الفكرية إلى الصين.
2- الأعمال والسياسات والممارسات الحكومية التي تقوم بها الصين والتي تحرم من خلالها الشركات الأميركية من تحديد شروطها في سوق التكنولوجيا.
3- التوجه الحكومي الصيني الذي اعتبرته الولايات المتحدة غير عادل للاستثمارات الخارجية وبالأخص في شركات تكنولوجية في جميع القطاعات look up how many accusations Chinese firm has acquired of American companies.
4- إتهام الحكومة الصينية بالدخول غير المصرّح عنه (التجسس على الشركات الأميركية التجارية) .

كما تعتبر الوثيقة الأميركية أن سياسات الصين هدفها نقل التكنولوجيا التي هي عنصر مهم في استراتيجياتها وبالأخص سعي بكين إلى التقليل من اعتمادها على تكنولوجيات البلدان الأخرى والتحوّل من الصناعات المنخفضة التكلفة إلى صناعات الدول المتطورة التي لديها قوة الابتكار في العلوم والتكنولوجيا.

إن التساؤلات الكبرى هنا هي:

1- هل تستطيع الولايات المتحدة مواجهة تطور الصين في التكنولوجيا؟
2- من يجب أن يتحكم بالتقنيات الرئيسية التي ستحكم المستقبل؟
3- هل تستطيع الشركات الأميركية أن تبقى وحدها الرائدة في عالم التكنولوجيا؟
4- من هم اللاعبون الأساسيون في قيادة الذكاء الصناعي؟

والشيء الأكيد اليوم أن الصين لديها برنامج "صُنِعَ في الصين عام 2025"، هذا البرنامج يحدد خريطة طريق لتصبح الصين رائدة على مستوى العالم في التصنيع المتقدم وبالأخص في الروبوت والطائرات وفي الذكاء الصناعي. وتدعو الخطة إلى جعل الصين الدولة الرائدة في مجال الذكاء الصناعي بحلول العام 2030 ورصدت لها 150 مليار دولار.

كان الذكاء الصناعي لعقود خلت جزءًا خياليًا من العلم، لكن في السنوات القليلة الماضية دفعت التحسينات الجذرية في "سيليكوم فالي" و"ديترويت" والصين إلى استثمار المليارات على هذه الصناعات المتطورة على الصعيدين المدني والعسكري.

أصدرت الصين سياسات متعلقة بتحقيق الأهداف سميت " صُنِعَت في الصين" منها: الإنفاق والدعم لقطاع المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة التي تشمل الروبوت والآلات المتحركة ومكونات الطائرات والسفن البحرية ومعدات الهندسة البحرية والسكك الحديدية ومعداتها المتقدمة والسيارات المبنية على الطاقة الجديدة ومعدات توليد الكهرباء والنقل والمعدات الزراعية والأدوية والمستلزمات الطبية المتقدمة.

Advanced information technology (IT); (2) robotics and automated machine tools; (3) aircraft and aircraft components; (4) maritime vessels and marine engineering equipment; (5) advanced rail equipment; (6) new energy vehicles; (7) electrical generation and transmission equipment; (8) agricultural machinery and equipment; (9) new materials; and (10) pharmaceuticals and advanced medical devices.

الاتهامات الأميركية للصين:

تعتبر الولايات المتحدة أن الصين تقوم بشكل أساسي بالضغط على الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا إلى الصين، وأن الحكومة الصينية تقوم من خلال عمليات الترخيص والموافقات الإدارية على فرض شروط أهمها نقل التكنولوجيا والموافقات اللازمة لإنشاء وتشغيل الشركات في الصين فيما تمتنع الشركات الأجنبية عن الإبلاغ عن هذه الضغوط خوفًا من الحكومة الصينية والخسارة المحتملة لفرص العمل.

وفي المقلب الآخر، نشط المستثمرون الصينيون عبر خطة العام 2015 القائمة على تشجيع الحكومة على الاستثمارات الخارجية بحيث ركزوا بشكل خاص على مراكز التكنولوجيا الأميركية مثل "سيليكون فالي"، هنا موّلت الشركات الصينية الشركات الناشئة في الولايات المتحدة وأنشأت مكاتب لها وافتتحت مختبرات تستهدف هذه الأنشطة للحصول على التكنولوجيا المتطورة وتوظيف المواهب.

شكلت هذه الشركات الصينية بالتعاون مع الحكومة الصينية حضورًا داخل الولايات المتحدة لمساعدة الصين في التكنولوجيا والمنافسة العالمية التي تتعلق أيضًا بالأمور العسكرية والاقتصادية. واعتبر أحد مسؤولي الـ FBI السابقين أن عمليات التجسس الصينية أصبحت واضحة لأن إنتاج بعض الأسلحة يحتاج إلى عشرات السنين بينما تقوم الصين بتصنيعها خلال أقل من سنة أو سنتين. واعتبر أيضًا أن غالبية الصينيين الذين يأتون إلى الولايات المتحدة يشاركون في عمليات التجسس وهم بارعون في إتمام الصفقات التجارية التي يعقدونها بإصرار شديد.

وبغضّ النظر عن الموقف الأميركي الذي أسهب في وصف الصين كدولة تحاول أن تعتدي على التكنولوجيا الأميركية وثروتها ومكانة الولايات المتحدة في العالم، يبدو واضحًا أن الأحادية الأميركية الاقتصادية بدأت تواجه تحديًا حقيقيًا بسبب الصعود الصيني الاقتصادي والمالي.

إن المنظومة المالية الأميركية التي حكمت فيها واشنطن العالم عبر الدولار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلال صناعاتها المتقدمة وأبحاثها المتطورة بدأت تواجه التحدي الصيني. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم المنظومة المالية الاقتصادية كأداة لتطويع أعدائها وخصومها على الساحتين الإقليمية والدولية وفرضت مع حلفائها الأوروبيين والآسيويين عقوبات اقتصادية على روسيا وإيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا وحركات المقاومة في العالم، كما استخدمت ما يعرف بنظام "سويفت" الذي تنتقل فيه الأموال عبر بنوك العالم لتمنع انتقال الأموال من بلد إلى آخر.

إن قوة أميركا في عزل الدول عن الاقتصاد العالمي من خلال المنظومة المالية وتحويل الأموال والاشتراك في التجارة العالمية أصبحت خطرًا على الكثير من دول العالم وخطرًا على الأمن والاستقرار العالميين، كما أصبحت سببًا للفقر والقهر والموت والجوع والمرض في كثير من البلدان.

إن الصين تحاول من خلال نهوضها الاقتصادي مواجهة التفرد الأميركي في الاقتصاد العالمي، وإيجاد منظومة اقتصادية جديدة يكون فيها للصين مكانة وتأثير، باعتبار أن منظومة "بريتون وودز" قد أعطت الصين نسبة لا تتساوى مع حجمها الاقتصادي الحالي.

إن طريق الحرير الجديد "حزام واحد طريق واحد" يقوم على فكرة الممرات الاقتصادية المفتوحة التي تربط الصين بالعالم عبر شبكات مؤلفة من ستة ممرات وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز والموانئ وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت.

فالصين اليوم تعاني من فائض في الإنتاج في الكثير من القطاعات الرئيسية وهي تبحث عن أسواق جديدة للحفاظ على نمو اقتصادها.

السؤال هنا: هل تستطيع الصين أو هل من المسموح للصين أن تخرج عن المنظومة العالمية؟ وهل من مصلحة العرب والمسلمين أن يكونوا مستثمرين في هذه المنظومة العالمية الجديدة؟ هذه أسئلة بحاجة إلى الكثير من الدراسة والتعمق.

أصدرت الحكومة الصينية عام 2016 وثيقة رسمية هي الأولى من نوعها حول سياستها تجاه الدول العربية واستعرضت فيها الروابط التاريخية التي تجمع الطرفين. ووصفت الوثيقة جذور هذه الصداقة بأنها تمتد لأكثر من ألفي عام بحيث أن الدول العربية أصبحت أكبر مورّد للنفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها.

كما تدعو الوثيقة الجانبين الصيني والعربي إلى بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البري للقرن الـ 21 وتشكيل معادلة التعاون المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كمحور رئيسي ومجال البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناح ثانٍ والتبادل التقني والحديث الذي يشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط أساسية في التعاون المشترك.

إن تفرّد الولايات المتحدة وانعدام عدالتها في توزيع الثروات والمساهمة في نهضة البلدان الإسلامية والعربية يحتّم على هذه الدول أن تبدأ بالتفكير جديًا في إيجاد منظومة اقتصادية مالية لدعم اقتصادها وتنمية شعوبها ويكون هدف هذه المنظومة هو إعادة هيكلة وبناء البلدان المتضررة من الحرب والفوضى والإرهاب، وتكون شريكة مع المنظومة الآسيوية بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية لعالم جديد برؤية جديدة ترفع الحرمان وتوزع الثروات وتبني الآمال وتمنح الفرص في أجواء نهضة جديدة ورؤية جديدة وثقافة جديدة مبنية على العلم والمؤسسات العلمية، إضافة إلى كل مجالات الرفاهية التي تسمح لهذا العالم الفقير بأن يعيش على مسافة متساوية مع المنظومة الغربية التي استخدمته طويلًا لتحقق من خلاله ثرواتها وتركته يعاني في بؤرة من يأس الحروب والبؤس والفوضى.

فوائض:

كذلك أصبحت استثمارات الصين في الطاقة الشمسية من الصناعات المهمة بعدما كانت الولايات المتحدة سباقة إلى هذا الموضوع، وتجاوزت الصين صناعة الطاقة الشمسية التي ابتكرت التكنولوجيا ولا تزال تحمل العديد من براءات الاختراع في العالم بسبب انخفاض الأسعار وعدم قدرة الولايات المتحدة على المنافسة، كما أن دعم الحكومة الصينية كان سخيًا فهي اشترت العديد من شركات الطاقة الشمسية ودعت الآخرين للانتقال إلى الصين حيث العمالة الماهرة والرخيصة وأعفت هذه الشركات من الضرائب، وكانت النتيجة أن الصين أصبحت مصنعًا للطاقة الشمسية في العالم خاصة بعدما فضّل ترامب الفحم الحجري على الطاقة الشمسية.

الجدير بالذكر أن الدعم الحكومي الأميركي كان في السابق موجهًا نحو الصناعات النووية وبرامج الفضاء وصناعة الطيران والإنترنت وخدمة الاتصالات والبطاريات، وكان أهم ما أنفقته الولايات المتحدة هو على الأبحاث والتطوير لكن هذا الإنفاق في تراجع نسبة إلى الإنفاق الصيني على الأقل بالقيمة الشرائية، فإن حجم الإنفاق على الأبحاث والتطوير في الولايات المتحدة بلغ 175 مليار دولار أي أقل من 1٪ من ناتجها القومي وقد اعتبر أحد الخبراء الاقتصاديين أنه بدل أن يفرض ترامب العقوبات للرد على الإنفاق الهائل الصيني يجب على الأميركيين أن يفعلوا كما فعلوا عام 1957 بعدما أطلق الاتحاد السوفياتي أول قمر صناعي من صنع الإنسان.

وشكل الذكاء الصناعي محط اهتمام خبراء التكنولوجيا الصينيين منذ وقت ليس ببعيد، وفي العام 2013 كانت الصين تنتج من الأبحاث أكثر مما تنتجه الولايات المتحدة ولا سيما منها الأبحاث المتعلقة بالعلم التكنولوجي وبالأخص بالذكاء الصناعي.

ما هي نوعية هذه الشراكة؟ إن الدول العربية والإسلامية تملك احتياطًا نفطيًا تحتاج إليه الصين بينما العالم العربي يحتاج إلى شراكة صناعية، استثمارية، علمية، تكنولوجية، إضافة إلى شراكة موّحدة لإعادة البنى التحتية قد تشكل رافعة للاقتصاد العربي والإسلامي. كذلك وقعت الصين اتفاقيات مع دول الخليج وبالأخص مع المملكة العربية السعودية حيث تم التوقيع خلال الزيارة

الأخيرة للملك السعودي على الاتفاقيات بقيمة 65 مليار دولار، كما وقعت الصين اتفاقيات واعدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتعاون في مجال استخدام الطاقة السلمية، وأبرمت معاهدات في مجال التعاون القانوني والصناعي والتجاري والمعادن. كما أن إيران وقعت مذكرة تعاون في الشؤون العلمية إضافة إلى اتفاقيات أخرى تهدف إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية.

كذلك وقعت الصين اتفاقيات اقتصادية مهمة مع الكيان الصهيوني بلغت قيمتها 50 مليار دولار.